

منهج الشيخ القنوجي في الترجيح في تفسيره فتح البيان

(دراسة نقدية تحليلية)

حافظ أحمد حماد *

السيد نواب صديق حسن خان هو من علماء شبه القارة الهندية وهو مشهور بين علماء هذه الخطة بسب رسوخه في العلم وثقته بالفن، وبأنه من أهل السياسة والسياسة في زمانه. والشيخ مكث التصانيف وقد ترجم لنفسه في معظم تصانيفه^(١)، ولد المترجم في بلدة بانس بريلي^(٢) شمال الهند ضحى الأحد التاسع عشر من جمادى الأولى سنة ١٢٤٨هـ، وينتمي هذا العالم الجليل لأسرة عريقة، طيبة الأصل، نشأ وتربى في رحابها، ويحكي عن نفسه ذلك في كتابه قائلاً: "أنا شريف النسب ولكن اسمعوا هذ الشرف لا يفيد إلا بالتقوى وشجرة نسيبي موصولة إلى سيد المرسلين خاتم النبيين محمد صلى الله عليه وسلم"^(٣). سافر سنة ١٢٦٩هـ لتحصيل العلوم إلى دلهي، ودرس من المفتى صدر الدين خان^(٤)، وقرأ عليه قراءة منتظمة،قرأ عليه أربع أجزاء من صحيح البخاري وسع عليه باقيه، وقرأ الكتب الآلية درساً درساً، وأجاز له المفتى صدر الدين خان إجازة خاصة وكتب له شهادة بالتحصيل، ولازمه ستين كاملاً^(٥). وقد كان يتمسك بأراء الإمام الشوكاني^(٦)، والإمام ابن القيم الجوزية^(٧)، وأستاذه الإمام ابن تيمية^(٨) رحمة الله - ولكن لم يكن من الغالبين في الالتزام الكامل بأفكارهم.

قال الشيخ أبو الحسن على الحسني الندوبي^(٩) مادحاً للنواب صديق حسن خان: "وكان من هؤلاء الأبداد النواجع الذين جعوا بن أشتات الفضائل وأنواع الحامد والشمائل العلامة الأمير السيد صديق حسن خان ، أمير ولاية بهوفال ، وكان اسمه من الإسماء الأولى التي طرقت أذني في طفولتي... وإن جمعه بين الرئيسين العلمية والعملية لا يتأتى إلا لأفراد الناس في فترات قليلة ، وكثرت مؤلفاته التي بلغ عددها إلى إثنين وعشرين ومتين ، وإذا ضمت إليها الرسائل الصغيرة ، فبلغت إلى ثلاثة ، وقد قام في مجال التأليف والإنتاج العلمي بما لو قامت به مجتمع كبيرة في الشرق أو الغرب لاستحققت الإعجاب والتقدير"^(١٠).

توفي رحمه الله في ليلة التاسع والعشرين من جمادي الآخرة سنة سبع وثلاثمائة وألف ، وانسابت على لسانه كلمة: "أحب لقاء الله" ، "احب لقاء الله" ، ثم فاضت نفسه بعد ذلك.(١١)

نبذة عن تفسيره فتح البيان في مقاصد القرآن:

إن تفسير "فتح البيان في مقاصد القرآن" من أحسن مؤلفات الشيخ صديق حسن خان في تفسير القرآن ، وهو من أروع التفاسير وأغررها مادة ، ومعنى ، وفكرة، وبيانا، وكان الشيخ معجبا به كثيرا ويعده من أحسن كتبه، وأعماله، وأعني به عناية كبيرة ، وراجع في صدد تأليفه إلى كتب الأقدمين ، واستفاد من كتب المفسرين والمخديشن أمثال شيخ الإسلام ابن تيمية ، والإمام ولی الله الذهلي، والإمام محمد على الشوكاني.

ألف الشيخ صديق حسن خان هذا الكتاب في عشر مجلدات ضخمة باللغة العربية ، وطبع أول مرة في المطبع الصديقي بإمارة بھوبال سنة ١٢٩٠ هـ ، وطبع في مصر بمطبعة بولاق عام ١٣٠٠ هـ ، وبعد ذلك تتابعت الطبعات ، وتلقاه الناس بالقبول، وأعجب به الناس كثيرا جدا.والطبعة الأخيرة التي في أيدينا هي في ١٥ مجلدات ضخمة بتحقيق ومراجعة عبد الله بن ابراهيم الأنصاري المطبوع بنفقة إدارة احياء التراث الإسلامي بدولة قطر وقت طباعتها في المكتبة العصرية بيروت لبنان سنة ١٩٩٥ م.

يمتاز الكتاب بتفسير الآيات والسور بأنها في ضوء من الآيات والأحاديث النبوية، وأقوال الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، والتابعين وتابعיהם المعتبرين، وتخلو من الواقع ، والقصص الإسرائيلية . فتزداد الأهمية والقيمة العلمية ، وتمتلئ ذهن الإنسان بمعلومات وافية عن الموضوع ، ويشحن عقله بأراء كثيرة ، وأفكار نيرة يطعن إليها، ويرجح بين الآراء المتعارضة للتوصل بالتبيحة ، وقد أشار إلى هذا المنهج المؤلف نفسه في مقدمة تفسيره قائلاً:

" وجعلته جعاً حسناً بعبارة سهلة وألفاظ يسيرة مع تعرض للترجح بين التفاسير المعاصرة في مواضع كثيرة، وبيان للمعنى العربي والإعرابي واللغوي مع حرص على إيراد صفة الصفة مما ثبت من التفسير النبوي ومن عظماء الصحابة وعلماء التابعين، ومن دونهم من سلف الأمة وأئمتها المعتبرين"(١٢)

كان الشيخ نواب صديق حسن خان قد أجهد نفسه في تأليف هذا الكتاب، وكان شغله الشاغل إلى أن انتهى من عمله ، وابتله إلى الله تبارك وتعالى أن يجعل عمله خالصا لوجهه الكريم ، ومفيدة ونافعة للجميع. وقد حظي الكتاب بقبول عام في الأوساط الفكرية ، والعلمية ، والدينية في العالم الإسلامي.

تعريف الترجيح في اللغة:

قد عرف أهل اللغة الترجيح بأنه: مصدر باب التفعيل من رَجَحَ - يُرَجِّحُ - تَرْجِيحاً، ويقال: رَجَحَ الميزان أي جعله راجحاً وأنقله حتى مال، ورجح الشيء بيده أي وزنه بيده ونظر ما ثقله، ورجح الشيء بالتشقيل فضلاً عنه وقويته؛ ورجح الرأي إذا غالب على غيره (١٣)، وجاء في قول الرسول صلي الله عليه وسلم لزوجته حوريرة بنت الحارث (١٤): «لقد قلت بعدك كلمات لو وزن لرجحن بما قلت: سبحان الله عدد ما خلق الله سبحان الله رضاء نفسه سبحان الله زنة عرشه سبحان الله مداد كلماته» (١٥) وقوله (لرجحن بما قلت) أي أفضل وأثقل من حيث الأجر والثواب ، ورجح أحد القولين على الآخر: أي قوى أحد القولين، وضعف الآخر فمال إلى الأول وترك الثاني العقل. (١٦) وقال سعد الدين التفتازاني (١٧): "الترجح في اللغة جعل الشيء راجحاً أي فاضلاً زائداً ، ويطلق مجازاً على اعتقاد الرجحان" (١٨)، ومن خلال التعريف السابقة يتضح أن الترجح من حيث اللغة يدور معناه حول التمييز والتشقيل والتغليب والتفضيل والتقوية، وأن الرجحان هو مطلق الزيادة والفضل بأي شيء كان حسياً أو معنوياً، وأن الترجح هو تفضيل أمر على آخر.

الترجح في الاصطلاح:

تبين آراء العلماء في تعريفهم للترجح، تبعاً لموقفهم من حيث كونه فعلاً للمجتهد أو صفة للأدلة أي ما يفيد معنى الرجحان، فتعريف الترجح في إصطلاح الأصوليين من حيث كونه بين فعل المجتهد وصفة للأدلة هي:

"تقوية أحد الطريقين على الآخر للدليل، أو هو عبارة عن إظهار الزيادة لأحد المثلتين على الآخر، أو تقوية إحدى الأمارتين على الآخرى للدليل." (١٩)

وفي موضوعنا: "تقوية أحد الأقوال في تفسير الآية للدليل أو قاعدة تقوية، أو لتضعيف أو رد ما سواه" (٢٠)

أهمية دراسة الترجيحات:

قد تأسس علم أصول الفقه تقوم العملية الاجتهادية على قانون علمي واضح يجعلها بعيدة عن الارتجال والتطفل، وتتأسس علم أصول التفسير وقواعدة كقانون يحكم العملية التفسيرية وبعصمها من العبث والفووضى، فكل النصوص سواء العلمية أو الأدبية أو غيرها تحتاج إلى آليات تحليلية خاصة وقواعد علمية محكمة للتعامل معها بعيداً عن العفوية، فما بالك لو كنا أمام نص مقدس هو القرآن

الكريم؟ نكون حينها أمام حاجة ملحة لاستدعاء الأصول والقواعد للتعاطي مع هذا النص، لهذا بدل العلماء المسلمين والمتخصصون في الدراسات القرآنية بالتحديد جهوداً كبيرة للتأسيس لعلم أصول التفسير وقواعد، وبلغوا في ذلك غاية الدقة والإحكام عندما وضعوا قواعد ترجيحية بين أقوال المفسرين، ومن أفرد هذا الموضوع بالتأليف فهد بن عبد الله الحزمي تحت عنوان: «القول المبين في قواعد الترجيح بين المفسرين»، وحسين بن علي بن حسين الحرري في كتابه: "قواعد الترجيح عند المفسرين" وهو في أصله رسالة ماجستير.

قواعد الترجيح عند المفسرين: هي ضوابط وأمور أغلبية يتوصل بها إلى معرفة الراجح من الأقوال المختلفة في تفسير كتاب الله تعالى^(٢١) ، فموضوع القواعد الترجيحية إذن هو أقوال المفسرين المختلفة في تفسير كتاب الله تعالى، وغايتها معرفة أصح الأقوال وأولاها بالقبول في تفسير كتاب الله، ومن ثم العمل بما اعتقاداً إن كانت من آيات الأحكام العملية وسلوكها وأدبياً إن كانت من الأخلاق والآداب، وكذلك تنفيذ كتب التفسير مما قد علق بعضها من أقوال شاذة أو ضعيفة، أو مدسوسa فيها لمذهب عقدي ونحو ذلك.

تبرز أهمية دراسة الترجيحات من خلال النكات التالية وخاصة ترجيحات بين الأقوال التفسيرية:

- معرفة أصح الأقوال وأولاها بالقبول في تفسير كتاب الله ، ومن ثم العمل بما اعتقاداً إن كانت من آيات العقيدة ، وعملاً بالجواز إن كانت من آيات الأحكام العملية وسلوكها وأدبياً إن كانت من الأخلاق والآداب.
- تصفية وتنفيذ كتب التفسير مما قد علق بعضها من أقوال شاذة أو ضعيفة أو مدسوسa بما لمذهب عقدي أو لصاحب هوى أو بدعة، أو نحو ذلك.
- الاستفادة من مناهج المفسرين في القبول والرد.
- الوقوف على أهم قواعد الترجيح عند المفسرين.
- بيان القول الفيصل في الآيات المشكلة بدليله.
- بيان أسباب خطأ المفسرين، لأن معرفة الأقوال المرجوحة يتبع من حالاته أسباب خطأ أصحابها.^(٢٢)

شروط وقواعد الترجيح في التفسير ومتى يكون الترجيح:

إن طلب أصح الأوجه في تفسير كلام الله تعالى من أهم مقاصد طلب العلم وتحصيله، ولاسيما في

دراسة التفسير. وقد وقع الخلاف في تفسير أكثر آيات القرآن الكريم، ولا يخلوا هذا الخلاف من ثلاثة حالات (٢٣):

الحالة الأولى: أن تكون جميع الأقوال محتملة في تفسير الآية، ولا دليل يدل على تقدم بعضها أو ترجيحه، فالواجب في مثل هذا أن يصحح جميع الأقوال الواردة في تفسير الآية، أو يجمع بينها بمعنى كلي تدخل فيه جميع الأقوال.

الحالة الثانية: أن تكون الأقوال محتملة في تفسير الآية، غير أن بعضها أولى من بعض لمحجة تدل عليه، فينبغي في هذه الحالة تقدم الأولى (٢٤)، وهذا كثير في تفسير القنوجي – رحمه الله.

الحالة الثالثة: أن يكون الخلاف من قبيل خلاف التضاد، مما يتعدى معه حمل الآية على الأقوال مجتمعة، فمثل هذا الخلاف لابد فيه من ترجيح أحد الأقوال واعتماده في تفسير الآية (٢٥).

وقد وضع علماء الأصول للترجح شروطاً أوجبوا الالتزام بها عند المصير إلى الترجح، ويمكن إجمال هذه الشروط فيما يلي:

- أن يكون الترجح بين الأدلة، فالدعوى لا يدخلها الترجح، فالرجح بيان اختصاص الدليل بمزيد قوته، فالرجح ليس دليلاً وإنما هو مزية تلحق الدليل.
- أن يقوم دليل على الترجح، وأن يكون هذا الدليل قوياً.
- أن يكون الترجح بمزية في الدليل غير مستقلة، كالتواتر في المتواتر المرجع على خبر الواحد، واختلاف في الترجح بالدليل المستقل على قولين: أحدهما: أنه جائز، لكنه كالمزينة، بل أولى، لأن المستقل أقوى. ثانيةما: أنه لا يجوز الترجح بالدليل المستقل.

● أن تكون الأدلة قابلة للتعارض، فإذا لم تكن قابلة للتعارض فلا ترجح، لأن القطعيات لا ترجح فيها، لأنها تفيد عملاً يقيناً، كمسائل العقيدة والأخبار المتواترة، وأن الترجح عبارة عن تقوية أحد الطرفين على الآخر كي يغلب على الظن صحته، والأخبار المتواترة مقطوع بها فلا يفيد الترجح فيها شيئاً.

- عدم إمكان الجمع بين المعارضين حقيقة أو تقديرأ.
- أن لا يعلم تأثير أحد الدليلين، لأن المتأخر ناسخ للمتقدم (٢٦).

قال الإمام الطوفي (٢٧) في الإكسير : [وأما ما ورد فيه التأويل المختلف عن العلماء، فذلك

الاختلاف إما أن يشتمل على التناقض والتضاد أو لا؛ فإن اشتمل عليه " كالقرء " الذي صير في تأويلها إلى الحيض مرة، وإلى الطهر أخرى، كان أحد النقيضين أو الضدين متعينا للإرادة؛ لاستحالة الامتناع بالجمع بينهما، وحيثند يجب التوصل إلى المراد المتعين بطريق قوي راجح من الطرق المتقدم ذكرها (٢٨) أو غيرها إن أمكن، وإن لم يشتمل على التناقض؛ بل كان مجرد اختلاف وتعدد أقوال، فإن احتمل اللفظ جميعها وأمكن أن تكون مراده منه وجوب حملها على جميعها ما أمكن، سواء كان احتماله لها متساوياً، أو كان في بعضها أرجح من بعض، وإن فحمله على بعضها دون بعض إلغاء للفظ بالنسبة إلى بعض محتملاته من غير موجب، وهو غير جائز (٢٩) وبذلك يظهر أن اختلاف المفسرين في الآية لا يكون دائماً اختلافاً حقيقياً، بل أكثره في اللفظ والعبارة لا في المعنى المراد. (٣٠)

منهج القنوجي في الترجيح في التفسير

سيتناول الباحث في هذا البحث بيان منهج الشيخ القنوجي في ترجيحاته و اختياراته من خلال تفسيره "فتح البيان في مقاصد القرآن". ذلك لأنه مما لا شك فيه أن الشيخ القنوجي سلك مسلكاً وهج منهجاً في اختياراته و ترجيحاته و ميله إلى قول من الأقوال ورأي من الآراء التي أوردها في تفسيره. وكما هو واضح في منهجه في تأليفه أن من أهم ما لُوحظَ من خلال منهجه في الترجيح أنه لم يتقيّد بهذه معيّن في اختيار الآراء، ولا يتعصّب بواحدٍ من المذاهب الفقهية الموجودة:

والمهـجـ القـوـمـ لـمـ يـفـسـرـ كـتـابـ اللهـ تـعـالـىـ أـنـ يـبـحـثـ فـيـ الـقـرـآنـ عـنـ مـعـنـيـ الـآـيـاتـ،ـ فـإـنـ لـمـ يـجـدـ تـفـسـيرـ الـقـرـآنـ فـيـ الـقـرـآنـ،ـ فـلـيـطـلـبـهـ فـيـمـاـ صـحـ وـثـيـتـ فـيـ السـنـةـ عـنـ رـسـوـلـ اللهـ صـلـيـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ ،ـ فـإـنـ لـمـ يـجـدـ فـلـيـطـلـبـهـ فـيـ أـقـوـالـ الصـحـابـةـ ،ـ وـلـيـتـحـاشـ الـضـعـيفـ وـالـمـوـضـوعـ وـالـإـسـرـائـيلـيـاتـ ،ـ فـإـنـ لـمـ يـجـدـ فـيـ أـقـوـالـ الصـحـابـةـ ،ـ فـلـيـطـلـبـهـ فـيـ أـقـوـالـ التـابـعـينـ.

فقد جرى الشيخ القنوجي في هذا المنهج القوم لتفسير كتاب الله تعالى، لأن النظائر والأمثلة شاهدة على منهجه هذا. وذكر في مقدمته بأن المنهج القوم والطريق السديد لتفسير كتاب الله تعالى هو تفسير القرآن بالقرآن و تفسيره بالسنة النبوية الصحيحة وبأقوال الصحابة والتابعين قائلاً:

"إن التفسير الذي ينبغي الاعتداد به والرجوع إليه هو تفسير كتاب الله جل جلاله باللغة العربية حقيقة ومحاجزاً إن لم ثبتت في ذلك حقيقة شرعية فإن ثبتت فهي مقدمة على غيرها، وكذلك إذا ثبت تفسير ذلك من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فهو أقدم من كل شيء بل حجة متبرعة لا يسوغ مخالفتها لشيء آخر، ثم تفاسير علماء

ال الصحابة المختصين برسول الله - صلى الله عليه وسلم - فإنه يبعد كل البعد أن يفسر أحدهم كتاب الله تعالى ولم يسمع في ذلك شيئاً عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم ، وعلى فرض عدم السمع فهو أحد العرب الذين عرفوا من اللغة دُقَّها وجَلَّها" (٣١)

أما منهجه في الترجيح بين الأقوال فقد ذكره في مقدمته قائلاً: "وضمت إلى ذلك فوائد لم يستعمل عليها زير أهل الرواية، ووجدتها في غيرها من تفاسير علماء الدرية، وعوائد لاحت لي من تصحيح أو تحسين أو تضعيف أو تعقب أو جمع أو ترجيح، مع تحرير للمقاصد بحسب ما يراد ولا يزاد" (٣٢)

أما عند مقام بيان الترجح ، فقد يجري على الطريق المسلوك من قبلهم من المفسرين، فأبين منهجه في الترجيح تحت النكبات التالية:

-١ بيان القاعدة عند بيان الترجح:

إن الشيخ القنوجي ينص بعبارة صريحة على القاعدة في مقام الترجح، ثم يبني عليها ترجيحه؛ فمثلاً عند تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذُلُولٌ ثُبُرٌ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ مُسْلَمَةٌ لَا شِيَةٌ فِيهَا قَالُوا إِنَّا جِئْنَا بِالْحَقِّ فَذَبَّجُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ (٣٣)

يقول في تفسير كلمة " مُسْلَمَةٌ " في الآية: " أي بريئة من العيوب، والمسلمة هي التي لا عيب فيها وقيل مسلمة من العمل وهو ضعيف لأن الله سبحانه قد نفي ذلك عنها، والتأسيس خير من التأكيد، والإفادة أولى من الإعادة" (٣٤).

فهنا قد رجح الشيخ القنوجي إستناداً إلى قاعدة " التأسيس أولى من التأكيد" وقد نص عليها ، وهذا توظيف منه رحمة الله لقواعد الترجح في مقامها إذ علل اختياره وترجيحه بها. ولمراد بالقاعدة كما شرحه الدكتور الحربي قائلاً:

إذا احتمل اللفظ من كتاب الله تعالى أن يكون مؤكداً للفظ سابق، أو يكون مفيداً لمعنى جديد لم يسبق في الكلام، فحمله على الإفادة أولى من حمله على الإعادة" (٣٥).

-٢ بيان الترجح بصيغة أ فعل التفضيل:

ينذكر الشيخ القنوجي الرابع عنده بأفعل التفضيل، مثل: أرجح ، وأصح ، وأولى ، وأظهر ، وأنسب في مقامات الترجح فمثلاً استعمل هذه الصيغ: " وأرجحها..." (٣٦) ، والأول أصح... (٣٧) ، والأول

أولي...^(٣٨)) ، هو أحسن الأقوال...^(٣٩)) ، وأوضح من هذا...^(٤٠)) ، وهذا أصح الأقوال...^(٤١)) ، وهو الأصح...^(٤٢)) ، والأولي ماذكرناه...^(٤٣)) ، ولكن الأوفق...^(٤٤)) وغير ذلك من الصيغ والعبارات العلمية.

-٣- تصييصه بعبارة صريحة عند الترجيح:

و كذلك ينص الشيخ القنوجي رحمه الله على القول المختار عنده بعبارة صريحة في الترجيح مثل: "والذي أراه لنفسي...^(٤٥)) ، وهذا صريح...^(٤٦)) ، فالحق...^(٤٧)) ، هذا المعنى مناسب لهذه الآية...^(٤٨)) ، وهو الراجح...^(٤٩)) ، والصحيح...^(٥٠)) ، وهي الحادة...^(٥١)) ، فثبت أن القول الأول هو الصحيح...^(٥٢)) ، القول الأول هو الراسخ...^(٥٣)) ، وغير ذلك من عبارات وجمل صريحة لبيان القول المختار عنده.

-٤- عدم ذكر موجب الترجيح:

بعض الأحيان يبين ترجيحة بدون ذكر موجب الترجيح ، وهذا كثير في تفسيره رحمه الله تعالى ، وهو يكتفي بذكر قول " والراجح الأول" بعد نقل الأقوال في تفسير الآية فمثلا عند تفسير قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ﴾^(٥٤)) يقول في تفسير جزء الآية "﴿وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ﴾": وذلك لأنهم يظنون أن ما هم عليه من النفاق وإبطان الكفر صلاح وهو عين الفساد، وقيل لا يشعرون ما أعد الله لهم من العذاب، والأول أول"^(٥٥)).

-٥- العبارات التي تظهر بها رجحانه للقول المختار:

١- يصف الشيخ القنوجي القول المختار بعبارات تدل على ميله إليه ، مثل: وهو المعنى اللغوي^(٥٦))، أو وهو المعنى الذي يفيده السياق^(٥٧))، وهو أقصى بالسياق^(٥٨))، والأول أقصى بظاهر الآية^(٥٩))، والأول أقصى بالمعنى اللغوي^(٦٠))، أو وهو المناسب^(٦١))، أو ويقويه كذا وكذا ونحو ذلك.

٢- يستدل للقول الراجح فيقول مثلا: "ويشهد له كذا"^(٦٢))، أو "ويستدل له بكلها"^(٦٣))، ونحو ذلك.

٣- يصف المعنى المرجوح بعبارة مشيرة بأن غيره أولى ، كأن يقول: وهذا ليس بجيد^(٦٤)) ، وفيه ضعف^(٦٥)) ، أو هو مردود^(٦٦)) ، أو هو فاسد^(٦٧)) ، أو هو باطل^(٦٨)) ، أو هو غير صحيح^(٦٩)).

٤- يصف المعنى المرجوح بوصف مشعر بالإعتراض عليه كأن يقول: ويأتي ذلك (٧٠)، ولا ملحي له (٧١)، لا وجه له (٧٢)، عدول عن الظاهر (٧٣) وغير ذلك من العبارات للرد على الأقوال المرجوة.

-٦ ترجيحه بالمرجحات المختلفة المسندة عند المفسرين:

يرجح الشيخ القنوجي بين الأقوال التفسيرية إستناداً إلى النص القرآني أو الحديثي في المسألة إذا وجد في الآية نزاع بين أهل العلم، والأقوال في الآية متعددة ، فيذكر لآلية آية أخرى مفسرة لآلية ، أو ينقل الحديث الصحيح للترجيح بين الأقوال (٧٤). فمثلاً: عند تفسير قوله تعالى:

﴿الَّذِينَ آمَنُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ فَقَاتَلُوا أُولَئِكَ الشَّيْطَانُ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ (٧٥)

يبين كلمة "الطاغوت" بالشيطان، أو الكهان ، أو الأصنام. ولكن يرجح معناها بأن المراد بالطاغوت هنا هو "الشيطان" لأن الآية التي بعدها تؤيد هذا المعنى فيقول:

"**﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ﴾** أي الشيطان أو الكهان أو الأصنام وتفسير الطاغوت هنا بالشيطان أولى لقوله **﴿فَقَاتَلُوا أُولَئِكَ الشَّيْطَانُ﴾** (٧٦).

والمثال على ترجيحه بالسنة النبوية؛ حينما أتى على تفسير قوله تعالى:

﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِنَ السَّمَاءِ إِمَّا كَانُوا يَفْسُدُونَ﴾ (٧٧)

يذكر أقوال في بيان ما قالوا بنى إسرائيل عند دخول القرية فيقول:

"**قِيلَ أَنَّهُمْ قَالُوا حَنْطَةٌ ، وَقِيلَ قَالُوا بِسَاحِمٍ حَنْطَةً سَمَّاقَةً** أي حنطة حمراء، استخفافاً منهم بأمر الله وقيل غير ذلك، والصواب أنهم قالوا "حبة في شعيرة" ، قالوا ذلك استهزاء، أخرجه البخاري ومسلم من حديث (٧٨) أبي هريرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وفي رواية عن ابن عباس عن ابن حجر وابن المنذر: حنطة في شعيرة، والأول أرجح لكونه في الصحيحين" (٧٩).

فرأينا أن القنوجي يرجح ما جاء في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنه بالذكر ما ورد في الصحيحين.

وهكذا حاله عند ذكر رجحانه وهو لا يذكر القول الراجح إلا مستدلاً بالمرجحات وعلى أساس قواعد الترجيح ، وقد يهتم ببيان مرجحات أخرى؛ مثل اختياره على الرأي بدلاله قول الصحابي أو التابعي

أو قول الجمهور، فمثلاً:

عند تفسير قوله تعالى: **﴿هُنَّا أَيُّهَا النَّاسُ اغْبَدُوا رِبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَفَقَّنُ﴾** (٨٠)

يقول : "قال ابن عباس (يا أيها الناس) خطاب لأهل مكة ويا أيها الذين آمنوا خطاب لأهل المدينة وهو هنا خطاب عام لسائر المكلفين، والحق أن ما قاله ابن عباس أكثر لا كلي، فإن البقرة والنساء والحجرات مدنیات وفacaً، وقد قال في كل منها يا أيها الناس" (٨١)

أما ترجيحه بدلالة قول التابعي فعند تفسير قوله تعالى: **﴿إِذْ جَاءُوكُمْ مِنْ فَوْقَكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وَإِذْ رَأَيْتِ الْأَبْصَارَ وَبَلَغَتِ الْفُلُوْبَ الْحَنَاجِرَ وَتَظَاهَرُ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾** (٨٢)

يقول تفسيراً لهذه الآية: "(وَتَظَاهَرُ بِاللَّهِ الظُّنُونَا) المختلفة، فبعضهم ظن النصر ورجا الظفر، وبعضهم ظن خلاف ذلك. وقال الحسن ظن المنافقون أنه يستأصل محمد وأصحابه وظن المؤمنون أنه ينصر. وقيل: الآية خطاب للمنافقين، والأولى ما قاله الحسن، فيكون الخطاب لمن أظهر الإسلام على الاطلاق، أعم من أن يكون مؤمناً في الواقع أو منافقاً" (٨٣).

-٧ إهتمامه بالقواعد الأصولية في الترجيح:

إن الشيخ الفنوخي يعتمد على القواعد الأصولية في بيان الترجيح وقول المختار عنده، لأن علم الأصول هو قاعدة الأحكام الشرعية ، وركيزة الإجتهاد والتخرير ، وقانون العقل والترجح. ولذا نرى أنه يعتمد على القواعد الأصولية في ترجيحاته في التفسير فمثلاً عند تفسير قوله تعالى:

﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْثُرُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ الْلَاعِنُونَ﴾ (٨٤)

يقول: " واحتلقو من المراد بذلك فقيل أخبار اليهود ورهبان النصارى الذين كتموا أمر محمد - صلى الله عليه وسلم -، وقد روی عن جماعة من السلف أن الآية نزلت في أهل الكتاب لكتتهم نبوة نبينا صلى الله عليه وسلم - وآية الرجم وغيرها من الأحكام التي كانت في التوراة، وقيل: كل من كتم الحق وترك بيان ما أوجب الله بيانه وهو الراوح لأن الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب كما تقرر في الأصول" (٨٥)

-٨ يختار القول ما كان مؤيداً بأدلة أخرى من الكتاب والسنة: يختار من الأقوال ما كام معيناً بأدلة أخرى بعد جمعه بين أدلة الباب بما هو معروف من قواعد الجمع

عند الأصوليين، فمثلاً عند تفسير قوله تعالى: ﴿هُوَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَاتِلُوكُمْ﴾ فيه (٨٦)

يقول: "إنختلف أهل العلم في ذلك، فذهب طائفة إلى أنها محكمة وأنه لا يجوز القتال في الحرم إلا بعد أن يتعدى متعد بالقتال فيه فإنه يجوز دفعه بالمقاتلة له ، وهذا هو الحق، وقالت طائفة أن هذه الآية منسوخة بقوله تعالى ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدُوكُمْ﴾ (٨٧) وبهاب عن هذا الاستدلال بأن الجمع ممكن هنا بناء العام على الخاص فيقتل المشرك حيث وجد إلا بالحرم وما يؤيد ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «إنما لم تحل لأحد قبله وإنما أحلت لي ساعة من نحر» (٨٨)، وهو في الصحيح. وقد احتاج القائلون بالنسخ بقتله صلى الله عليه وآله وسلم لابن خطل وهو متعلق بأستار الكعبة، وبهاب عنه بأنه وقع في تلك الساعة التي أحل الله لرسوله صلى الله عليه وآله وسلم" (٨٩).

هذا ، وقد ذكرت النكات إجمالاً من أساليب المختار للترجيح عند الشيخ صديق حسن خان والألفاظ في القبول والرد ، أي في إختيار القول ، والمتأمل في تفسيره "فتح البيان في مقاصد القرآن" يجد أمثلها كثيرة في هذا الباب والتي يظهر بها منهج القنوجي في ترجيح الرأي وللقول المختار له.

الخاتمة:

السمة البارزة في تفسير الشيخ القنوجي بأنه جمع بين المعقول والمؤثر، وسار الشيخ القنوجي وفق منهج السلف في تفسير القرآن بأحسن طرق التفسير؛ وذلك تفسير القرآن بالقرآن ، ثم بالسنة ، ثم بأقوال الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، ثم يهتم بأقوال التابعين، وكذلك الإستدلال بلغة العرب، لأن القرآن أنزل بها واستخدمت أساليبها وتراكيبيها في القرآن، ولا يمكن الفهم بدونها. وقد إهتم القنوجي في تفسيره بالقواعد الأصولية، والتفسيرية، والترجيحية، وسار على منهج قويم في توظيف قواعد التفسير، واستخدم قواعد الترجيح كثيراً في خلافات التفسير، واعتمد عليها في ترجيحاته، ولكنه لم ينص في أكثر الأحيان على القاعدة، فالقاري لتفسيره يشكل عليه أن يفهم على أي أساس أو قاعدة رجح القول؟ فهذا من أبرز المأخذ عليه.

الهوامش

- (١) مثل إبقاء المتن بـالقاء الحن (يعني خود نوشت سوانح حيـات) لـنواب صديق حسن خان بـتسهيل محمد خالد سيف المطبوع : دار الدعوة السلفية شـارع شيش محل لاـهور ، الطـبعة الثانية جـمادى الثـانى ١٤٢٩ هـ يولـيو ٢٠٠٨ مـ.
- (٢) بـريلـي: مدينة في الـولاية الشـمالية ، تـبعد عن دـلهـي ٢٢ مـيلاـ، في جـهة الشـرق الجنـوبي ، وهـي مشـهورة في أـعمال الخـشب ، انـظر: الـهـند في العـهد الإـسلامـي لـعبد الحـيـ الحـسـنـي ، صـ٨٠ ، دائـرة المـعارـف العـثمانـية ، حـيدـرـآـبـادـ ، الطـبـعةـ الأولىـ ١٣٩٢ـهـ .
- (٣) إـبقاء المـتنـ بـالـقـاءـ الحـنـ صـ٢٥ـ .
- (٤) صـدرـ الدـينـ الحـنـيـ القـنـوجـيـ ، أحدـ أـكـابرـ الـعـلـمـاءـ فـيـ عـصـرـهـ ، كانـ منـ نـدـماءـ سـكـنـدرـ شـاهـ بـهـلـولـ شـاهـ ، وـكانـ أـخـوهـ سـيدـ حـسـنـ وـالـدـ صـدـيقـ حـسـنـ خـانـ مـنـ الـعـلـمـاءـ وـتـوـفـيـ فـيـ عـامـ ١٢٨٥ـهـ ، ذـكـرـهـ صـدـيقـ حـسـنـ خـانـ فـيـ كـتـابـهـ أـبـجـدـ الـعـلـمـ صـ٢٧١ـ/ـ٣ـ ، انـظرـ: نـزـهـةـ الـخـواـطـرـ وـمـحـمـةـ الـمـسـامـعـ وـالـتـواـظـرـ لـعبدـ الحـيـ بنـ فـخرـ الدـينـ الحـسـنـيـ صـ٣٩٦ـ ، الطـبـعةـ الأولىـ ١٩٩٩ـ مـ دـارـ اـبـنـ حـزمـ لـلـتـشـرـ وـالتـوزـعـ بـبـيـروـتـ لـبـانـ .
- (٥) انـظرـ الحـطةـ فـيـ ذـكـرـ الصـحـاحـ الـسـتـةـ صـ١٧٣ـ .
- (٦) محمدـ بنـ عـلـيـ بنـ عـبـدـ اللهـ بنـ الـحـسـنـ بنـ مـحـمـدـ بنـ صـلـاحـ بنـ إـبرـاهـيمـ بنـ مـحـمـدـ العـفـيفـ بنـ محمدـ بنـ رـزـقـ الشـوـكـانـيـ ثـمـ الصـنـعـانـيـ ، صـاحـبـ تـفـسـيرـ فـتحـ الـقـدـيرـ انـظرـ: أـبـجـدـ الـعـلـمـ الـوـشـيـ المـرـقـومـ فـيـ بـيـانـ أـحـوالـ الـعـلـمـ لـمحمدـ صـدـيقـ حـسـنـ خـانـ ، صـ١ـ/ـ٢٠٥ـ ، الطـبـعةـ {ـبـدـونـ}ـ . تـحـقـيقـ: عـبدـ الجـبارـ زـكـارـ . بـيـروـتـ: دـارـ الـكـتبـ الـعـلـمـيـ ، ١٩٧٨ـ مـ وـانـظرـ الـبـدرـ الـطـالـعـ بـمحـاسـنـ مـنـ بـعـدـ الـقـرنـ السـابـعـ . مـحمدـ بنـ عـلـيـ الشـوـكـانـيـ ، صـ٤٨٣ـ ، الطـبـعةـ الأولىـ . تـحـقـيقـ: حـسـنـ بنـ عـبـدـ اللهـ الـعـمـريـ . بـيـروـتـ لـبـانـ: دـارـ الـفـكـرـ ، ١٤١٩ـهـ /ـ ١٩٩٨ـ مـ .
- (٧) هوـ شـمـسـ الدـينـ مـحـمـدـ بنـ أـبـيـ بـكـرـ بنـ أـبـيـ يـوـبـ بنـ سـعـدـ بنـ حـرـيزـ بنـ مـكـيـ بنـ زـيـدـ الدـينـ الزـرـعـيـ ، اـشـتـهـرـ بـبـاـيـنـ الـقـيـمـ الـجـوـزـيـةـ ، لأنـ وـالـدـهـ كـانـ قـيـماـ عـلـىـ مـدـرـسـةـ تـسـمـيـ الـجـوـزـيـةـ ، وـلـدـ سـنـةـ ٦٩١ـهـ وـكـانـ وـفـاتـهـ فـيـ سـنـةـ ٧٥١ـهـ . انـظرـ: الـبـداـيـةـ وـالـنـهاـيـةـ لـلـإـلـمـامـ أـبـيـ الـقـدـاءـ الـحـافـظـ اـبـنـ كـثـيرـ ٢٠٢ـ/ـ١٤ـ ، الطـبـعةـ الأولىـ سـنـةـ ٤٠٨ـهـ المـطـبـوعـ مـنـ دـارـ الـرـيـانـ

- (٨) هو أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْحَلِيمِ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَضْرَمِ بْنِ عَلَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تَيْمَةِ الْحَرَانِيُّ ثُمَّ الدَّمْشِقِيُّ الْحَنَفِيُّ، شِيخُ الْإِسْلَامِ، تَقِيُّ الدِّينِ أَبُو الْعَبَّاسِ، وَكَانَ مَحْدُثًا، حَافِظًا، فَقِيهًّا، مجتهدًا، وُولِدَ فِي رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةِ ٦٦١ هـ بِجَرَانِ وَلِهِ تَصَانِيفٌ كَثِيرَةٌ، وَتَوَفَّى فِي رَمَضَانَ سَنَةِ ٧٠٥ هـ (النَّجُومُ الْزَّاهِرَةُ) فِي مُلُوكِ مِصْرَ وَالْقَاهِرَةِ لِجَمَالِ الدِّينِ أَبِي الْحَمَاسِ يُوسُفِ بْنِ تَغْرِي بَرْدِي الْأَتَابِكِيِّ الْمُتَوْفِ فِي ٨٧٤ هـ / ٢٧١/٩، وَزَارَةُ الْقُوَّاتِ الْمُعَاوِيَةِ وَالْإِرشادِ الْقُومِيِّ الْمُؤسَّسَةِ الْمَصْرِيَّةِ الْعَامَّةِ لِلتَّأْلِيفِ وَالتَّرْجِيمَةِ وَالطباعةِ وَالنشرِ، وَشَذِراتُ الْذَّهَبِ ٨٠/٦.
- (٩) هو الأَسْتَاذُ أَبُو الْحَسَنِ عَلَى الْحَسِينِ النَّدوِيِّ الدَّاعِيِّ الْمُعْرُوفُ بْنُ الْعَلَمَاءِ عَبْدِ الْحَمِيِّ ابْنِ فَخْرِ الدِّينِ الْحَسِينِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ أَشْهُرِ كِتَابِهِ "مَاذَا خَسَرَ الْعَالَمُ بِإِخْطَاطِ الْمُسْلِمِينَ" ، وَكَانَ وَفَاتَهُ فِي ٢٢ رَمَضَانَ ١٤٢٠ هـ ، أَنْظَرَ تَرْجِمَتَهُ "أَبُو الْحَسَنِ عَلَى النَّدوِيِّ الْإِمامُ الْمُفَكِّرُ الدَّاعِيُّ الْأَدِيبُ" لِسَيِّدِ عَبْدِ الْمَاجِدِ الْغُورِيِّ ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى سَنَةِ ١٩٩٩ مـ ، الْمُطَبَّعُ مِنْ دَارِ ابْنِ كَثِيرٍ لِلنُّشُرِ وَالطباعةِ وَالتَّوزِيعِ بِدِمْشِقِ.
- (١٠) مَقْدِمَاتُ الْإِمَامِ أَبِي الْحَسَنِ عَلَى النَّدوِيِّ لِسَيِّدِ أَحْمَدِ زَكْرِيَاِ الْغُورِيِّ النَّدوِيِّ، ص ١٣٨ ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى ٢٠١٠ مـ ، الْمُطَبَّعُ مِنْ دَارِ ابْنِ كَثِيرٍ لِلنُّشُرِ وَالطباعةِ وَالتَّوزِيعِ بِدِمْشِقِ.
- (١١) مَآثِرُ صَدِيقِيِّ ص ٣٢٤ ، وَأَنْظَرَ: دُعَوةُ الْأَمِيرِ الْعَالَمِ صَدِيقِ حَسَنِ خَانِ وَأَحْتَسَابِهِ لِعَلَى بْنِ أَحْمَدِ ص ٨٤.
- (١٢) أَنْظَرَ مَقْدِمَةَ فَتْحِ الْبَيْانِ ص ٢١.
- (١٣) الصَّحَاحُ تَاجُ الْلُّغَةِ وَصَحَاحُ الْعَرَبِيَّةِ لِإِسْمَاعِيلِ بْنِ حَمَادِ الْجُوهَرِيِّ ، بِتَحْقِيقِ أَحْمَدِ عَبْدِ الْغَفُورِ عَطَّارِ، ص ١/٣٦٤ ، الْمُطَبَّعُ مِنْ دَارِ الْعِلْمِ لِلْمَلَائِينَ بِبَرْوَنِ الطَّبْعَةُ الرَّابِعَةُ ، السَّنَةُ ١٩٩٠ مـ ، وَابْنِ مَظْوَرِ، جَمَالِ الدِّينِ بْنِ مَكْرُمٍ، "الْلَّسَانُ الْعَرَبِيُّ" (كِتَابُ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ فَصْلُ الرَّاءِ): ٤٤٥/٢، إِبْرَاهِيمُ أَنَيْسُ وَاصْحَابُهُ "الْمَعْجمُ الْوَسِيْطُ" ، اسْتِبْنُوْلُ: الْمَكْبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ، د.ت. ٣٢٩/١.
- (١٤) قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: كَانَ اسْمَهَا بَرَّةُ بِنْتُ الْحَارِثَ بْنُ أَبِي ضَرَارٍ، فَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَرِهَ ذَلِكَ فَسَمَاهَا جَوَيْرِيَّةً كَرَاهَةً أَنْ يَقَالَ خَرَجَ مِنْ عَنْدِ بَرَّةٍ، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا فِي سَنَةِ خَمْسٍ أَوْ سَتَّ مِنَ الْهِجْرَةِ، وَهِيَ مِنْ سَبَّا يَا بْنِي الْمَصْطَلِقِ، تَوَفَّتْ عَامَ ٥٥٦ هـ (انْظَرْ: الإِصَابَةُ فِي تَميِيزِ الصَّحَابَةِ لِأَبُو الْفَضْلِ).

أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، (١٧٧٣-١٨٥٢هـ)، ص ٤/٢٦٥-٢٦٦ ، دار الفكر، بيروت:
١٩٧٨هـ/١٣٩٨م.

(١٥) انظر: "مسند الإمام أحمد بن حنبل"، ص ١/٢٥٨ ، دار الفكر بيروت_لبنان ، و "صحيح مسلم" تحقيق: فؤاد عبد الباقي، ص ٤/٢٠٩٠ كتاب الذكر، باب التسبیح أول النهار...، رقم ٧٩-
(٢٦) دار الكتب العلمية، القاهرة: ١٤١٢هـ/١٩٩١م.

(١٦) انظر : القاموس المحيط لـ محمد الدين أبوالطاھر الفیروز آبادی ص ١/٢٢٩ ، المطبعة الحسينية القاهرة ، سنة الطبع ١٩١١م. وأنظر: معجم مقاييس اللغة لـ أبي الحسين محمد بن فارس ، بتحقيق عبدالسلام محمد هارون ، ص ٢/٤٥٦ ، المطبوع : دار الفكر في السنة ١٣٩٩هـ ، وأنظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعی ، بتحقيق مصطفی السقا ، ص ١/٢٩٨ ، المطبوع مصطفی البابی الحلبي، القاهرة في السنة ١٩٥٠م.

(١٧) هو مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني الشافعی (١٢١٢هـ-١٣٩٠م)، ومن مؤلفاته: التلویح إلى کشف غوامض التتفییح. (انظر: الإعلام، لـ خیر الدین الزركلی، ص ٧/٢١٩).

(١٨) شرح التلویح على التوضیح لـ متن التتفییح في أصول الفقه لـ التفتازاني ، ص ١/١٠٣ ، دار الكتب العلمية، بيروت.

(١٩) انظر: المحصل في علم الأصول للرازی ص ٢/٤٤٣ ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، وأنظر: کشف الأسرار عن أصول البذوی لـ عبدالعزيز أحمد البخاری بتعليق محمد المعتصم بالله البغدادی ص ٤/١٣٣ ، المطبوع من دار الكتاب العربي بيروت الطبعة الأولى سنة ١٤١١هـ، وأنظر: شرح الكوكب المنیر لـ محمد بن أحمد الفتوحی الخلبی المعروف بـ "إبن النجاش" بتحقيق محمد الرجیلی وزیه حماد ص ٤/٦١٦ ، المطبوع من جامعة أم القری بمکة المکرمة الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.

(٢٠) قواعد الترجیح عند المفسرين لـ الدكتور حسين بن علي بن حسين الحریصی ص ١/٢٩ ، المطبوع من دار القاسم بالرياض ، الطبعة الثانية ١٤٢٩هـ.

(٢١) قواعد الترجیح عند المفسر ص ٣٩.

(٢٢) انظر: قواعد الترجیح عند المفسرين لـ حسين الحریصی ص ١/٣٣.

(٢٢) وهناك من جعله على أربعة أقسام ، أنظر قواعد الترجيح عند المفسرين للدكتور حسين الحربي ٣٥/١

. ٤٠-

(٢٤) أنظر قواعد التفسير للشيخ خالد السبت : ٧٩٤/٢ .

(٢٥) انظر: قواعد الترجيح لحسين الحربي: ٤١/١ - ٥٦ .

(٢٦) انظر هذه الشروط مفصلة ومتفرقة في كتب الأصول كالمحصل للرازي، وشرح الكوكب لابن النجاشي، وأصول السرخسي، والبحر الخيط للزركشي، وإرشاد الفحول للشوكاني.

وانظر هذه الشروط مجموعة ومحملة في: التعارض والترجيح للبرزنجي: ١٢٨/٢ - ١٣٥ ، دار الكتب العلمية. وأدلة التشريع المتعارضة وجود الترجيح بينها لبدران أبو العينين بدران: ص ٧٠ - ٧١ ، مؤسسة شباب الجامعة.

(٢٧) هو سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الصرصري البغدادي ، فقيه أصولي ، شارك في أنواع العلوم ، ولد بقرية طوفى من أعمال صرصر في بغداد ، قضى ستين سنة متتالاً بين بغداد ودمشق يتزود بالعلم ، له مصنفات تربو على الأربعين في مختلف العلوم ، توفي رحمه الله بالشام في شهر رجب سنة ٧١٦ هـ .
أنظر ترجمته في : الأعلام للزركلي ١٢٧/٣ ، معجم المؤلفين لعمر كحالة ٢٦٦/٤ .

(٢٨) يقصد ما ذكره في قوله " إما أن يكون في تأويله دليل عقلي قطعي ، أو نص عن النبي صلى الله عليه وسلم تواتري ، أو اتفاق من العلماء إجماعي ، أو نص أحادي صحيح " أنظر: الإكسير في علم التفسير، لـ سليمان بن عبد القوي الطوفى ، تحقيق عبد القادر حسين ، ص : ٤٠ ، المطبوع من مكتبة الآداب القاهرة الطبعة الثانية ، السنة ١٩٧٧ م.

(٢٩) أنظر: الإكسير لـ الطوفى ، ص ٤١ .

(٣٠) انظر : مقدمة في أصول التفسير، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية ، اعنى به : فواز أحمد زمرلي، ص: ٢٤ - ٣٤ المطبع من دار ابن حزم بيروت الطبعة الثانية ، هـ ١٤١٨ - م ١٩٩٧ .

(٣١) فتح البيان في مقاصد القرآن ص ١٨/١ .

(٣٢) فتح البيان في مقاصد القرآن ص ٢٢/١ .

(٣٣) سورة البقرة: ٧١ .

(٣٤) فتح البيان ص ١٩٦/١.

(٣٥) ينظر: قواعد الترجيح عند المفسرين لـ الكثور الحربي ص ١٢٠/٢.

(٣٦) فتح البيان ص ٧٤/١.

(٣٧) فتح البيان ص ٨٨/١.

(٣٨) فتح البيان ص ٩١/١.

(٣٩) فتح البيان ص ١١٨/١.

(٤٠) فتح البيان ص ١٢٠/١.

(٤١) فتح البيان ص ٣٢٨/١.

(٤٢) فتح البيان ص ٣٦٥/١.

(٤٣) فتح البيان ص ٤٧/١.

(٤٤) فتح البيان ص ٤٢/١.

(٤٥) فتح البيان ص ٧٣/١.

(٤٦) فتح البيان ص ٨٧/١.

(٤٧) فتح البيان ص ٨٧/١.

(٤٨) فتح البيان ص ١٢٠/١.

(٤٩) فتح البيان ص ٣٢٣/١.

(٥٠) فتح البيان ص ١٢٨/١.

(٥١) فتح البيان ص ٥٠/١.

(٥٢) فتح البيان ص ٣٣٨/١.

(٥٣) فتح البيان ص ٤٤٥/١.

(٥٤) سورة البقرة رقم الآية ١٢.

(٥٥) فتح البيان ص ٩٣/١.

(٥٦) فتح البيان ص ١٢٨/١.

- .١٤٦/٥، ٣٦٤/٢، ١٣٢/٢، ١٢٤/١ (٥٧) فتح البيان .
- .٨٩/١٠ (٥٨) فتح البيان .
- .٢٨٠/٢ (٥٩) فتح البيان .
- .٢١١/٦ (٦٠) فتح البيان .
- .٣٨٧/٦ (٦١) فتح البيان .
- .٣٩٧/٦، ٧٣/٤، ٥٣/١ (٦٢) فتح البيان .
- .٣٠٤/١ (٦٣) فتح البيان .
- .١٣٨/٦ (٦٤) فتح البيان .
- .١٧٢/١ (٦٥) فتح البيان .
- .١٥٧/٢، ٣٨٧/١ (٦٦) فتح البيان .
- .١٣٤/٣ (٦٧) فتح البيان .
- .٢٦١/١٣ (٦٨) فتح البيان .
- .٢٠/٣، ٣٢٧/٢ (٦٩) فتح البيان .
- .٢٧/٩ (٧٠) .
- .٧٠/٥، ٣٥١/٣ (٧١) .
- .٢٦٠/١ (٧٢) .
- .١٧٠/٧، ٣٨٧/٣ (٧٣) .
- (٧٤) والأمثلة كثيرة في هذا الباب، سأذكرها في المطلب القادم بعنوان "وجوه الترجيح عند القنوجي".
- (٧٥) سورة النساء رقم الآية ٧٦
- .١٧٨/٣ (٧٦) فتح البيان ص .
- .٥٩ (٧٧) سورة البقرة رقم الآية .

- (٧٨) والحديث أخرجه الإمام البخاري في صحيحه ب رقم ٤٤٧٩ ، باب "وقولوا حطة" عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: "قيل لبني إسرائيل: {اذخُلوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُوْلُوا حَطَّةً} [البقرة: ٥٨]. فَذَخَلُوا يَرْجِعُونَ عَلَى أَسْتَاهِمْ، فَبَدَلُوا، وَقَالُوا: حَطَّةٌ، حَطَّةٌ فِي شَعْرَةٍ"
- (٧٩) فتح البيان ص ١٧٨/١.
- (٨٠) سورة البقرة رقم الآية ٢١.
- (٨١) فتح البيان ص ١٠٣/١ . وقد اختلف العلماء فيما عن هذا الخطاب وعلى أربعة أقوال. أنه عام لجميع الناس وهو قول ابن عباس. أنه خطاب لليهود دون غيرهم قاله الحسن ومجاهد. أنه خطاب للكفار من مشرعي العرب وغيرهم قاله السدي. أنه خطاب للمنافقين واليهود قاله مقاتل انظر (زاد المسير ٤٧/١)
- (٨٢) سورة الأحزاب رقم الآية ١٠.
- (٨٣) فتح البيان ص ٥٦/١١.
- (٨٤) سورة البقرة رقم الآية ١٥٩.
- (٨٥) فتح البيان ص ٣٢٣/١.
- (٨٦) سورة البقرة رقم الآية ١٩١.
- (٨٧) سورة التوبه رقم الآية ٤.
- (٨٨) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه في كتاب الحج ، باب تحريم مكة وصيدها وشجرها ولقطتها إلا لمنشد على الدوام رقم ١٣٥٥ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
- (٨٩) فتح البيان ص ٣٨٧/١.

